الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة : إطار نظري وتطبيقي

The Islamic Vision for Sustainable Development: A Theoretical and Applied Framework

MUHAMMAD ‘ASHOUR ABDULLAH KUSHLAF*, & AHMAD YUNUS MOHD NOOR[1]

ABSTRACT

This study explores the Islamic framework for sustainable development as an integrative alternative to the dominant Western model. While global efforts have mainly emphasized economic, social, and environmental dimensions, the Western approach is often criticized for neglecting the ethical and spiritual aspects essential for balanced development. Islam, in contrast, offers a holistic perspective based on the concepts of khalifah (vicegerency) and imarah (stewardship), integrating three main dimensions: human development—spiritually, intellectually, and physically; societal development through justice and social solidarity; and environmental protection as a trust for future generations. The framework is founded on key principles, including the responsibility of humans to manage resources justly (khalifah), comprehensive justice balancing present and future rights, and moderation that discourages waste and promotes responsible resource use. Moreover, the objectives (maqasid) of Shariah provide a coherent analytical structure linking religious values with development outcomes. These include preservation of life by ensuring access to food and health, preservation of intellect through education and knowledge, preservation of lineage by supporting family rights and equality, preservation of wealth via economic justice, and preservation of religion as the ethical guide for all dimensions. By integrating spiritual and material considerations, the Islamic framework offers a distinctive and comprehensive approach to sustainable development. This study emphasizes its potential to enrich global discussions and provide a balanced model that addresses both ethical values and practical policies, fostering development that is equitable, responsible, and sustainable for communities and nations alike.

Keywords: *Sustainable Development Goals, Islamic Jurisprudence, Khalifah, Islamic Finance, Green Sukuk*

[1]**Muhammad ‘Ashour Abdullah Kushlaf** * (Corresponding Author), Ph.D., Director of the Educational Inspection Department of the Ministry of Education in LIBYA. Email: mohamad.koshlaf@gmail.com; **Ahmad Yunus Mohd Noor,** Ph.D., Associate Professor at the Research Center for Theology & Philosophy, Faculty of Islamic Studies, and Associate Senior Research Fellow at the Institute of Islam Hadhari, Universiti Kebangsaan Malaysia, 43600, UKM BANGI, Selangor, MALAYSIA. Email: a_yunus@ukm.edu.my

المقدمة

تمثل التنمية المستدامة إطاراً تحويلياً شاملاً يعيد تعريف مفهوم التقدم البشري، حيث تتجاوز النمو الاقتصادي الضيق إلى نموذج متكامل يوازن بين الاحتياجات الإنسانية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. هذا المفهوم يقوم على ثلاث أبعاد متداخلة: أولها البعد الاقتصادي الذي يركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل، لا يعتمد على الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، بل على الإنتاجية والابتكار والكفاءة. يتضمن ذلك تحولاً نحو الاقتصاد الأخضر الذي يدمج الاعتبارات البيئية في صميم النشاط الاقتصادي. أما ثاني بُعد من أبعاد التنمية المستدامة فهو البعد الاجتماعي حيث يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع مثل التعليم، الصحة، السكن اللائق، والأمن الغذائي. يعطي هذا البعد أولوية للشمولية وتمكين الفئات المهمشة. أما بعدها الثالث فيتمثل في البعد البيئي الذي يهدف إلى حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ومعالجة التحديات البيئية مثل تغير المناخ والتلوث وتدهور الأراضي.

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد إطار عملها، وأول هذه المبادئ هو مبدأ التكامل، والذي يشير إلى ضرورة التفاعل والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل، لضمان تحقيق تنمية متوازنة وشاملة .(United Nations, 2015) كما يُعد مبدأ الاستدامة محورياً في هذا السياق، إذ يركز على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، بما يضمن استمرارية الموارد الطبيعية وحماية البيئة (World Commission on Environment and Development, 1987).

إلى جانب ذلك، يؤكد مبدأ المسؤولية المشتركة على ضرورة إشراك جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبار أن التحديات المعاصرة لا يمكن مواجهتها من

طرف واحد فقط .(Griggs et al., 2013) ويكمل هذا الإطار مبدأ العدالة بين الأجيال، الذي يراعي حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والبيئة، ويعزز اتخاذ القرارات التي تراعي تأثيراتها المستقبلية.(Sachs, 2015)

ومن جهة أخرى، تسعى التنمية المستدامة إلى معالجة مجموعة من التحديات العالمية الملحة .أولها الفقر وعدم المساواة، حيث توفر سياسات التنمية المستدامة فرص عمل لائقة وخدمات أساسية تضمن تحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية (United Nations, 2015) .كما تواجه التنمية المستدامة تغير المناخ عبر التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الضارة، بما يسهم في الحفاظ على البيئة وتقليل المخاطر المناخية المستقبلية .(Griggs et al., 2013) بالإضافة إلى ذلك، تعالج التنمية المستدامة ندرة الموارد من خلال تحسين كفاءة استخدامها والاعتماد على الاقتصاد الدائري الذي يقلل الهدر ويعزز إعادة التدوير .(Sachs, 2015) وأخيراً، تعمل على مواجهة التدهور البيئي بحماية النظم البيئية واستعادة المناطق المتضررة، لضمان التوازن بين الإنسان والطبيعة واستدامة الموارد البيئية للأجيال القادمة (World Commission on Environment and Development, 1987).

تتطلب تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الأدوات والسياسات التي تضمن تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات عملية تؤثر إيجابياً على المجتمع والبيئة. من أبرز هذه الأدوات السياسات المتكاملة، والتي تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث تُصبح قرارات التنمية شاملة ومتوازنة، وتشمل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، مع مراعاة الأثر البيئي والاجتماعي لكل مشروع أو سياسة.(United Nations, 2015)

كما يُعد الابتكار التكنولوجي أداة مركزية في تحقيق الاستدامة، إذ يساهم في تطوير حلول مبتكرة لمشكلات الطاقة والزراعة والصناعة، مثل تقنيات الطاقة النظيفة والزراعة الذكية، والتقنيات الصديقة للبيئة التي تقلل من الانبعاثات والتلوث، بما يدعم الأهداف البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.(Griggs et al., 2013)

ويأتي التمويل المستدام كأداة أخرى لتحقيق التنمية، حيث يركز على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والمياه النظيفة، والمبادرات التي تعزز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء(Sachs, 2015) .

ولا يقل أهمية عن ذلك التعليم والتوعية، إذ يُعتبر بناء ثقافة الاستدامة في المجتمع عنصراً أساسياً لضمان مشاركة الأفراد في تحقيق الأهداف العالمية، من خلال تعزيز الوعي البيئي، وغرس قيم العدالة الاجتماعية، وتشجيع السلوكيات المستدامة في الحياة اليومية، بما يعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات طويلة المدى (World Commission on Environment and Development, 1987).

وأخيراً، تلعب **الشراكات العالمية** دوراً محورياً في معالجة التحديات العابرة للحدود، مثل تغير المناخ، وتدهور النظم البيئية، وانتشار الفقر. فالتعاون الدولي بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني يضمن تبادل الخبرات والموارد، ويعزز تنفيذ السياسات والمبادرات المشتركة بطريقة أكثر فعالية(United Nations, 2015) . تمثل التنمية المستدامة رحلة تحولية نحو مستقبل أكثر إنصافاً ومرونة واستدامة، حيث يصبح الإنسان في توافق مع الطبيعة، ويتحول النمو الاقتصادي إلى قوة إيجابية تخدم البشرية والكوكب معاً.

شَغَلَ مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)حيّزاً مركزياً في الخطاب العالمي المعاصر حول مستقبل البشرية، حيث يمثل إطاراً شاملاً يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، كما عرّفته لجنة برونتلاند (World Commission on Environment and Development [WCED], 1987]) في تقريرها التاريخي "مستقبلنا المشترك". لقد نشأ هذا المفهوم كرد فعل على النماذج التنموية التقليدية التي ركزت على النمو الاقتصادي المحض، متجاهلةً الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المصاحبة له، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي على مستوى العالم. ولمواجهة هذه التحديات، تبلور مفهوم التنمية

المستدامة ليشدد على التكامل بين ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل. والبعد الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للثروات. والبعد البيئي لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل عقلاني. وقد توج هذا التطور الفكري والعالمي بإقرار أجندة 2030 (United Nations, 2015) من قبل الأمم المتحدة، والتي تضم 17هدفاً للتنمية المستدامة كخارطة طريق عالمية. لا تهدف هذه الأهداف إلى معالجة هذه الأبعاد بشكل منفصل، بل تؤكد على ترابطها الوثيق (Griggs et al., 2013)، حيث أن تقدم أحدها يعزز ويتطلب التقدم في الآخرين. فمثلاً، لا يمكن تحقيق القضاء على الجوع دون معالجة قضايا تغير المناخ، ولا يمكن ضمان الصحة الجيدة دون إدارة مستدامة للموارد المائية. وبالتالي، لم تعد التنمية المستدامة مجرد خيار، بل أصبحت **ضرورة ملحة** ومساراً لا غنى عنه لضمان مستقبل آمن ومزدهر للبشرية جمعاء على كوكب يواجه مشكلة موارد محدودة(Sachs, 2012) ، مما يجعلها الإطار الأمثل لصياغة السياسات واتخاذ القرارات على جميع المستويات، من المحلي إلى العالمي.

وفي ظل التحديات العالمية الملحّة مثل تغير المناخ، وندرة الموارد، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، برزت "أهداف التنمية المستدامة (**SDGs:** Sustainable Development Goals) " التي أقرتها الأمم المتحدة كخارطة طريق طموحة لمواجهة هذه الأزمات وبناء مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً للجميع بحلول عام 2030. تم إطلاق تلك الخطة سنة 2015 واعتمدها جميع قادة الدول الأعضاء. تهدف هذه الخطة إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع بحلول عام 2030. إلا أن هذه الأهداف، وعلى الرغم من طابعها العالمي المفترض، تنتمي إلى سياق تاريخي وفلسفي غربي ذي نزعة علمانية ومادية واضحة، مما يفرض إطاراً قيمياً محدداً لتفسير مفاهيم "التنمية" و"الاستدامة" و"الرفاه".

لم تظهر أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من فراغ، بل هي نتاج تطور تدريجي لفكر التنمية على مدى عقود. حيث شكلت الرحلة نحو صياغة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عملية تطورية استمرت لأكثر من أربعة عقود، حيث مر المفهوم بعدة محطات أساسية شكلت وعي العالم بأهمية الربط بين التنمية والاستدامة. وقد كانت البداية في عام

1972 مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية، الذي مثل أول مؤتمر دولي كبير يناقش العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي، واضعاً القضايا البيئية على جدول الأعمال الدولي لأول مرة (1972) .United Nations. وبعد خمسة عشر عاماً، تحديداً في عام 1987، قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (المعروفة بلجنة برونتلاند) تقريرها التاريخي "مستقبلنا المشترك"، الذي قدم التعريف المؤسس للتنمية المستدامة باعتبارها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (1987) .(WCED). وفي منعطف حاسم آخر، شهد عام 1992 انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث تم اعتماد جدول أعمال القرن 21 وعدد من الاتفاقيات الدولية المهمة حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي .(1993) .United Nations. ومع دخول الألفية الجديدة في عام 2000، اتخذ المجتمع الدولي خطوة كبيرة نحو توحيد الجهود عبر اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، التي ركزت على مكافحة الفقر والجوع والأمراض في البلدان النامية حتى عام 2015 (2000) .United Nations. وبعد عقدين من قمة الأرض، اجتمع العالم مرة أخرى في ريو دي جانيرو عام 2012 في مؤتمر ريو+20، حيث تم وضع الحجر الأساس لأهداف التنمية المستدامة كإطار خلف للأهداف الإنمائية للألفية (2012) United Nations. وتوج هذا المسار الطويل في عام 2015 عندما اعتمد قادة العالم في قمة أممية تاريخية أجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي تضمنت 17 هدفاً و169 غاية قابلة للقياس، ممثلة رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبل البشرية (2015) United Nations ، وسوف نسرد تلك الأهداف فيما بعد.

مما ذُكر أعلاه نجد أن أهداف التنمية المستدامة ورثت الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها جاءت معالجة لأبرز أوجه القصور فيها. فقد انتقدت الأهداف الإنمائية للألفية لتركيزها على البلدان النامية فقط، مما أعفى البلدان المتقدمة من المسؤولية المباشرة في معالجة التحديات العالمية. كما اتسمت بتركيزها الضيق على النتائج الاجتماعية مثل مكافحة الفقر وتحسين الصحة، بينما أغفلت المعالجة الجذرية للنماذج الاقتصادية المسؤولة عن عدم الاستدامة. أما أهداف التنمية المستدامة فقد صممت لتكون شاملة عالمياً، تطبق على جميع الدول غنية كانت أم فقيرة. كما اتسمت بشموليتها

المواضيعية، حيث غطت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل. وتميزت بطابعها التحويلي الذي يعالج الأسباب الهيكلية للمشكلات، كأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وعدم المساواة وضعف الحوكمة. كما أظهرت ترابطاً واضحاً بين أهدافها، حيث يؤثر تحقيق أي هدف بشكل مباشر على قدرة تحقيق الأهداف الأخرى. وهكذا مثلت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إطاراً طموحاً وشاملاً لمواجهة التحديات المعقدة والمترابطة التي تواجه البشرية، معترفة بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تعزيز النمو الاقتصادي، ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وفرص عمل، كل ذلك مع مواجهة تغير المناخ وحماية البيئة في نفس الوقت.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة، إلا أن جذوره الفكرية والأخلاقية ضاربة في عمق التاريخ الإنساني. وتقدم التعاليم الإسلامية، التي عمرها أكثر من أربعة عشر قرناً، رؤية متكاملة وشاملة للتنمية لا تفصل بين الروح والمادة، ولا بين الإنسان والبيئة، مما يجعلها إطاراً قوياً وداعماً لتحقيق هذه الأهداف العالمية.

تنبع إشكالية هذا البحث من الفجوة المعرفية والتطبيقية بين هذا الطرح الغربي السائد والمنظور القيمي والديني الذي يشكل أساس الهوية والمنظومة الأخلاقية لمجتمعات كثيرة حول العالم، لاسيما المجتمعات الإسلامية. فمن ناحية، تتجاهل الأدبيات التنموية السائدة إلى حد كبير الإسهامات المحتملة للمنظومات الفكرية الدينية، مما يخلق توتراً بين "عالمية" الأهداف المفترضة و"خصوصية" القيم الحضارية والثقافية المختلفة. ومن ناحية أخرى، يعاني العالم الإسلامي من فجوة تطبيقية كبيرة، حيث لا تزال السياسات التنموية في بلدانه تستند إلى نماذج مستوردة تهمش الإرث الفقهي والقيمي الإسلامي الغني، على الرغم من احتواء هذا الإرث على مبادئ تأسيسية متقدمة للتنمية الشاملة والمتوازنة. لذلك، تسعى هذه الورقة إلى الاسهام في سد هذه الفجوة عبر كشف القواعد والمبادئ الإسلامية الأصيلة التي تتفق مع أهداف التنمية المستدامة بل وتتعمق في جذورها الأخلاقية. تركز الدراسة على مبادئ الاستخلاف والعدل والتوازن ومقاصد الشريعة

كإطار تحليلي لمحاولة تقديم رؤية متكاملة للتنمية لا تفصل بين البعد المادي والروحي، وبين حقوق الإنسان والبيئة، وبين متطلبات الحاضر ومسؤوليات المستقبل.

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق غايتين رئيسيتين: الأولى، نقدية، وتتمثل في الكشف عن القصور في النموذج الغربي السائد من خلال تسليط الضؤ على مركزية القيم والغايات في عملية التنمية. والثانية، تأصيلية، من خلال استنباط الإطار النظري الإسلامي للتنمية المستدامة وعرضه كنموذج بديل أو مكمل يمكنه إثراء الحوار العالمي وتقديم حلول أكثر جذرية وأصالة.

تعتمد الورقة على منهجية نوعية تحليلية استنباطية، عن طريق العودة إلى المصادر الإسلامية الأساسية (النصوص الشرعية) والمصادر الثانوية (الأدبيات المعاصرة)، في محاولة لبناء جسر بين التراث الإسلامي ومتطلبات العصر، مساهمة في تقديم رؤية إسلامية أصيلة وعملية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتركز إشكالية البحث في دراسة ما إذا كان هنالك تعارض بين المنظور الإسلامي والمنظور العالمي للتنمية، أم هناك نقاط تلاقي وتكامُل. المقالة ستحاول الاجابة على تساؤل حول ماهية المبادئ الإسلامية المؤسسة للتنمية المستدامة، وكيفية تطبيقها عملياً مع استعراض التحديات التي تحول دون ذلك. تسعى المقالة إلى سد فجوة في الأدبيات وذلك بتقديم إطار نظري إسلامي للتنمية المستدامة.

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

نبذة عن مفهوم التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة في السياق الغربي كتطور طبيعي للفكر التنموي، حيث انتقل التركيز تدريجيًا من النمو الاقتصادي المحض إلى التنمية البشرية، ومن ثم إلى الاستدامة الشاملة التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد عرف تقرير برونتلاند (1987) التنمية المستدامة بأنها: *"تلبية احتياجات الحاضر دون*

المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " (World Commission on Environment and Development, 1987).

تبلور هذا المفهوم لاحقًا في أجندة الأمم المتحدة 2030 عبر اعتماد 17هدفًا للتنمية المستدامة، والتي تغطي مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .(United Nations, 2015) وتشمل هذه الأهداف: القضاء على الفقر والجوع، تحقيق الصحة والتعليم الجيدين، المساواة بين الجنسين، توفير المياه والطاقة النظيفة، العمل اللائق والابتكار، الحد من عدم المساواة، تعزيز المدن المستدامة والاستهلاك المسؤول، التصدي لتغير المناخ، حماية الحياة تحت الماء وعلى اليابسة، تحقيق السلام والعدالة، وإقامة الشراكات العالمية الفعالة. ورغم ما حققه النموذج الغربي من تقدم ملموس في مجالات التقنية والتنمية الاقتصادية، إلا أنه واجه انتقادات عدة بسبب تركيزه على الحلول الاقتصادية والتقنية دون الاهتمام بالجانب القيمي والروحي. حيث يرى Escobar (1995) أن خطاب التنمية السائد هو بناء غربي يفرض رؤية أحادية لا تأخذ في الحسبان تجارب وحكمة الحضارات الأخرى. أما Latouche (2004) فيشير إلى ضرورة تفكيك فكرة التنمية الغربية لإتاحة الفرصة لاستيعاب الأفكار والقيم المتنوعة من ثقافات وحضارات مختلفة، بما يعزز التنمية الشاملة المستدامة على نحو أعمق وأكثر توازنًا. ركزت الأدبيات الغربية الناقدة أيضاً على قيود النموذج السائد للتنمية المستدامة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أشار Sachs (2015) إلى أن النموذج الحالي يركز بشكل مفرط على المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل، متجاهلاً التباين الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات المختلفة، وأكد على الحاجة إلى تبني مناهج متعددة الثقافات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والقيم الثقافية في صياغة السياسات التنموية. في السياق ذاته، انتقد Mahbub ul Haq (1995) الاعتماد على المؤشرات المادية التقليدية لقياس التنمية، مثل الناتج القومي أو مستويات الاستهلاك، واعتبر أن هذه

المقاييس قصيرة النظر وغير شاملة، إذ أنها لا تعكس البعد الروحي والأخلاقي للإنسان، ودعا إلى تطوير مؤشرات جديدة تُدمج الأبعاد الاجتماعية والثقافية والروحية لتحقيق رؤية أشمل للتنمية.

وبهذا، يمكن القول إن النقد الغربي ركز على ضرورة إعادة النظر في أدوات القياس والسياسات التنموية لتكون أكثر شمولية وعدالة، مع إدراك أن التنمية لا يمكن اختزالها في النمو الاقتصادي فقط (Sachs, 2015; Ul Haq, 1995).

في المقابل، قدمت الأدبيات الإسلامية رؤى نقدية وإسهامات قيمة في تطوير مفهوم التنمية المستدامة وفق منظور متكامل أخلاقياً ودينياً، حيث ركز العلمي (2010) على ربط مقاصد الشريعة بأهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن حماية النفس، العقل، النسل، المال والدين تشكل إطاراً تحليلياً يمكن من خلاله قياس شمولية التنمية ومستوى عدالتها الاجتماعية والبيئية. في حين قدم Chapra (2000) رؤية اقتصادية متكاملة بديلة عن النموذج الغربي، ترتكز على القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية مثل العدالة، المسؤولية الاجتماعية، والاستخلاف، مع التأكيد على دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. أما البقاعي (2014) فقد تناول البعد البيئي في الشريعة، مستنبطاً الأحكام البيئية من النصوص الشرعية، مثل منع الإفساد في الأرض والاعتدال في الاستهلاك، بما يساهم في حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي. أما Siddiqi (2004) فقدم دراسة مفصلة عن دور الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية، مؤكدًا أنها أداة اقتصادية وشرعية لإعادة توزيع الثروة، وتقليص الفوارق الاجتماعية، ما يجعلها عنصرًا فعالًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

من خلال هذه الأدبيات، يظهر أن الرؤية الإسلامية توفر إطاراً أخلاقياً وقيمياً متكاملاً، يربط بين البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويحل بعض أوجه القصور في النموذج الغربي، خصوصاً فيما يتعلق بالبعد الروحي والأخلاقي، وكذلك العدالة بين الأجيال.

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على أربعة مبادئ أساسية تشكل الإطار العام لتحقيقها وتوجيه السياسات والبرامج التنموية:

1. **مبدأ التكامل:**

يعني هذا المبدأ ضرورة النظر إلى التنمية كعملية شاملة تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا، بدلاً من التعامل مع كل جانب بشكل منفصل. فالتنمية الاقتصادية وحدها قد تؤدي إلى استنزاف الموارد أو تفاقم الفقر الاجتماعي، بينما التنمية البيئية فقط قد تحد من فرص التوظيف والنمو الاقتصادي. لذلك، يركز مبدأ التكامل على إيجاد توازن متكامل يحقق رفاه الإنسان ويحافظ على البيئة في الوقت ذاته (WCED, 1987).

2. **مبدأ الاستدامة:**

يركز هذا المبدأ على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها . ويشمل ذلك الاستفادة من الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل الاستهلاك المفرط للموارد غير المتجددة. الاستدامة لا تعني التوقف عن النمو أو التطور، بل تعني إدارة الموارد بذكاء لضمان استمرارها على المدى الطويل.(WCED, 1987)

3. **مبدأ المسؤولية المشتركة:**

تؤكد التنمية المستدامة على أن تحقيق الأهداف التنموية مسؤولية مشتركة لجميع الفاعلين، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني والأفراد. ويشمل ذلك التعاون في وضع السياسات، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية، والمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة. يُعد هذا المبدأ ضروريًا لأن التحديات البيئية والاجتماعية غالبًا ما تكون عابرة للحدود، وتتطلب تضافر جهود جميع الأطراف (United Nations, 2015).

4. **مبدأ العدالة بين الأجيال:**

يهدف هذا المبدأ إلى ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والبيئة. إذ لا يقتصر الاهتمام على تلبية احتياجات الحاضر، بل يشمل أيضًا وضع السياسات بطريقة تمنع استنزاف الموارد أو التسبب في أضرار بيئية تؤثر على المستقبل. ويعد هذا المبدأ حجر الزاوية في استدامة التنمية على المدى الطويل، حيث يحمي الأرض والمجتمع من الأزمات المستقبلية.(WCED, 1987)

3.2 أدوات تحقيق التنمية المستدامة

لتفعيل مبادئ التنمية المستدامة عمليًا، يعتمد صانعو السياسات على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات التي تدعم التنفيذ الفعلي:

- **السياسات المتكاملة:** إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في جميع القطاعات، مثل الزراعة، والطاقة، والصناعة، والبنية التحتية. وتضمن هذه السياسات توافق الأهداف الوطنية مع الأبعاد البيئية والاجتماعية، بما يقلل من الأثر السلبي للنشاطات التنموية على البيئة والمجتمع.(United Nations, 2015)
- **الابتكار التكنولوجي:** تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير حلول مستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، والصناعات النظيفة، وأنظمة إدارة النفايات والمياه. الابتكار التكنولوجي يسمح بتحسين الكفاءة وتقليل الهدر، ما يعزز القدرة على الاستفادة المثلى من الموارد (United Nations, 2015).
- **التمويل المستدام:** يتعلق بتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تحقق **أثرًا اجتماعيًا وبيئيًا إيجابيًا**، مثل البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة والمشروعات الزراعية التي تحافظ على الموارد. التمويل المستدام يضمن استمرار هذه المشاريع على المدى الطويل ويحفز القطاع الخاص على المشاركة بفاعلية.

- **التعليم والتوعية:** يهدف إلى بناء ثقافة الاستدامة لدى الأفراد والمجتمع، عبر المناهج التعليمية وبرامج التدريب وحملات التوعية. فالفهم العميق لمبادئ التنمية المستدامة يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة توازن بين الاستهلاك والحفاظ على البيئة.
- **الشراكات العالمية:** تعالج التحديات المعاصرة، مثل تغير المناخ والفقر والجوع، التي غالبًا ما تتجاوز الحدود الوطنية، من خلال التعاون الدولي والمبادرات المشتركة بين الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية (United Nations, 2015).

التحديات التي تعالجها التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على مواجهة مجموعة من **التحديات الأساسية** التي تهدد رفاه الإنسان واستقرار البيئة:

- **الفقر وعدم المساواة:** تسعى التنمية المستدامة إلى توفير فرص عمل لائقة وخدمات أساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه النظيفة، لضمان تحسين مستوى المعيشة والحد من التفاوت الاجتماعي.
- **تغير المناخ:** يتطلب مواجهة تغير المناخ التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الضارة .كما يشمل تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز التكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة.
- **ندرة الموارد:** من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، واعتماد الاقتصاد الدائري الذي يعيد تدوير المواد وتقليل الهدر، يمكن مواجهة خطر نفاد الموارد.
- **التدهور البيئي:** يشمل حماية النظم البيئية، واستعادة الأراضي المتدهورة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتطبيق سياسات تهدف إلى الحد من التلوث، لضمان قدرة البيئة على دعم الحياة وتحقيق التنمية المستدامة (United Nations, 2015).

الإطار الإسلامي للتنمية المستدامة: المبادئ، المقاصد، والتطبيقات العملية

شَغَل مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) حيّزاً مركزياً في الخطاب العالمي المعاصر حول مستقبل البشرية، حيث يمثل إطاراً شاملاً يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة .(WCED, 1987) وبرز هذا المفهوم كرد فعل على النماذج التنموية التقليدية التي ركزت على النمو الاقتصادي دون مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي على مستوى العالم.

ولتجاوز هذه التحديات، تؤكد التنمية المستدامة على التكامل بين ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي لتحقيق نمو مستدام وعادل، البعد الاجتماعي لتعزيز العدالة الاجتماعية، والبعد البيئي لحماية الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل عقلاني .(Sachs, 2012)وتوج هذا التطور بإقرار أجندة 2030 المشار إليها أعلاه والتي تضم 17 هدفاً للتنمية المستدامة كخارطة طريق عال (United Nations, 2015). لكن البشرية اليوم تواجه تحديات عالمية مُلحة مثل تغير المناخ، ندرة الموارد، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة لتشكل استجابة شاملة لهذه الأزمات، مع التأكيد على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Griggs et al., 2013) .

تقوم الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة على مفهوم الإعمار والاستخلاف، كما ورد في القرآن الكريم: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} [هود: 61]. ويستمد هذا المفهوم الأسس الشرعية لتحقيق التنمية التي توازن بين رفاه الإنسان، ورفاه المجتمع، وحماية البيئة، بما يضمن استمرار الحياة وحقوق الأجيال القادمة.(Chapra, 2008)

أركان الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة

- **تنمية الإنسان**

تركز التنمية في الإسلام على الإنسان من جميع الجوانب: الروحية والعقلية والجسدية. فالبعد الروحي يوجه السلوك نحو الخير والعدل، ويعزز المسؤولية الفردية تجاه المجتمع والبيئة. أما البعد العقلي فيشمل التعليم واكتساب المعرفة، بينما يهدف البعد الجسدي إلى ضمان الصحة والرفاهية، مما يمكّن الفرد من المساهمة بفاعلية في التنمية الشاملة.

- **تنمية المجتمع**

تهدف التنمية في البعد الاجتماعي إلى تحقيق العدالة والتكافل بين أفراد المجتمع. وتشمل العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وتقليل الفجوات بين مختلف فئات المجتمع، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة وعادلة.(Chapra, 2008)

- **حماية البيئة**

تعتبر البيئة أمانة وأرضًا مستخلفة للأجيال القادمة. ويلزم الإنسان بالحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع الإفساد والتلوث، والعمل على استدامة الموارد. هذا البُعد يعكس اهتمام الإسلام بالحفاظ على النظم البيئية وضمان استمراريتها لدعم الحياة المستقبلية (El-Ashker & Wilson, 2006)).

المبادئ التأسيسية للتنمية المستدامة في الإسلام

تتميز الرؤية الإسلامية بربط التنمية **بالبعد الأخلاقي والديني**، بحيث تكون التنمية وسيلة لعبادة الله وعمارة الأرض، وليست غاية في ذاتها. ومن أهم المبادئ الأساسية:

- **مبدأ الاستخلاف**

يؤكد هذا المبدأ أن الإنسان مستخلف في الأرض، ويُطالب بالعدل في توزيع الموارد، والحفاظ على البيئة، ومنع الاحتكار والإفساد. ويعني هذا مسؤولية مباشرة تجاه المجتمع والطبيعة، تضمن استدامة الموارد للأجيال المقبلة.

- **مبدأ العدل الشامل**

يشمل العدالة بين الأجيال، والعدالة البيئية والاجتماعية، ويعالج القصور في النموذج الغربي الذي يركز غالبًا على مصالح الجيل الحالي على حساب المستقبل.

- **مبدأ التوازن والاعتدال**

يشدد الإسلام على الاعتدال والرفق في الاستهلاك، والابتعاد عن الإسراف والتبذير. ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المادية والروحية للفرد والمجتمع، بما يضمن التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة أو حقوق الآخرين ((Chapra, 2008; El-Ashker & Wilson, 2006).

مقاصد الشريعة كإطار تحليلي للتنمية المستدامة

توفر مقاصد الشريعة إطارًا تحليليًا متكاملًا يمكن من خلاله ربط المبادئ الإسلامية بالتطبيقات العملية للتنمية المستدامة. وتمثل المقاصد الخمسة الأساسية نقاطًا محورية لتحقيق التنمية الشاملة:

1. حفظ النفس: يرتبط بالحق في الغذاء الصحي والرعاية الطبية، ويعكس الأهداف الثانية والثالثة من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع والصحة الجيدة).
2. حفظ العقل: يؤكد على التعليم واكتساب المعرفة، بما يتوافق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ويعزز قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.
3. حفظ النسل: يعزز حقوق الأسرة والمرأة، ويركز على المساواة والرفاه الاجتماعي، متوافقًا مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.
4. حفظ المال: يشجع على التنمية الاقتصادية العادلة والاستثمار المسؤول، بما يعكس الهدفين الثامن والتاسع من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي والصناعة والابتكار).

5. حفظ الدين: يمثل البُعد القيمي والأخلاقي الذي يحكم جميع الأبعاد الأخرى، ويضمن أن تكون جميع الأنشطة التنموية متوافقة مع المبادئ الأخلاقية والشرعية. (Al-Qaradawi, 2001; Siddiqi, 2004)

التطبيقات العملية المعاصرة للرؤية الإسلامية

يمكن ترجمة المبادئ الإسلامية إلى سياسات وأدوات عملية لتحقيق التنمية المستدامة:

تُظهر التجارب العملية في بعض الدول الإسلامية كيف يمكن ترجمة المبادئ الإسلامية للتنمية المستدامة إلى سياسات وإجراءات ملموسة، سنذكر بعض الدول التي نجحت في تطبيق المباديء الاسلامية للوصول إلى التنمية المستدامة:

1. **الزكاة والوقف كأدوات للعدالة الاجتماعية والتنمية**

- **في ماليزيا** :تُدار أموال الزكاة بشكل منظم من خلال هيئات حكومية مثل "مكتب الزكاة في كل ولاية"، حيث تُستخدم لتمويل التعليم والصحة والمشاريع المجتمعية الصغيرة، مما يساهم في تقليل الفقر ودعم الفئات الضعيفة، ويحقق تكاملًا بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.(Siddiqi, 2004)
- **في تركيا** :هناك جهود لتحديث الوقف التقليدي (الوقف الخيري) ليشمل تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، مما يعزز التنمية المستدامة ويدعم المجتمع المحلي.(Chapra, 2008)

2. **التمويل الإسلامي المستدام والصكوك الخضراء**

- **في الإمارات العربية المتحدة** :أطلقت الحكومة مشاريع تمويلية تعتمد على الصكوك الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية والبيئة الحضرية المستدامة، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة ويدعم الأهداف 7 و13 من أهداف التنمية المستدامة.(El-Ashker & Wilson, 2006)
- **في ماليزيا** :التي تعتبر من الدول الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية البيئية، حيث يتم توجيه الأموال للاستثمارات الصديقة للبيئة في مجالات النقل المستدام والمباني الخضراء.(Chapra, 2008)

3. الفقه البيئي المعاصر وإدارة الموارد الطبيعية

- **في المغرب** :تم تطوير برامج لحماية الغابات والمناطق الساحلية استنادًا إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وتضم مبادرات لإعادة التشجير وتقليل التلوث الزراعي.(El-Ashker & Wilson, 2006)
- **في إندونيسيا** :تبنت بعض المحافظات نظام المحميات الطبيعية التقليدية المستندة إلى أحكام الشريعة المحلية لحماية التنوع البيولوجي، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.(Chapra, 2008)

4. الربط بين المقاصد الشرعية والتنمية المستدامة

- **الحفاظ على النفس** :مشاريع الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض في الكويت وقطر، مدعومة من صناديق الزكاة والوقف، تعكس البعد الإسلامي في حماية حياة الإنسان.(Al-Qaradawi, 2001)
- **حفظ العقل** :برامج تعليمية تمولها أموال الزكاة والوقف في ماليزيا، توفر التعليم الأساسي والثانوي لمجتمعات فقيرة، بما يعزز التنمية الفكرية والاجتماعية.(Siddiqi, 2004)
- **حفظ النسل والمال** :تمويل مشاريع الإسكان والرعاية الأسرية في بعض الدول الخليجية يدعم حقوق المرأة والأسرة ويحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. (Chapra, 2008)

خلاصة التطبيقات العملية

توضح هذه الأمثلة أن المبادئ الإسلامية للتنمية المستدامة ليست نظرية فحسب، بل قابلة للتطبيق العملي في مجالات متعددة تشمل الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وتُظهر هذه التجارب أيضًا أهمية تفعيل الأطر المؤسسية مثل هيئات الزكاة والوقف، وتبني أدوات التمويل المستدام، وتطوير الفقه البيئي المعاصر لضمان استدامة الموارد وحماية حقوق الأجيال القادمة. كما أنها تعكس قدرة الرؤية الإسلامية على تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة تتوافق مع مقاصد الشريعة، مما يجعلها نموذجًا عمليًا يمكن أن يثري الحوار العالمي حول التنمية المستدامة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الأدبيات الغربية والإسلامية تُجمع على أن التنمية المستدامة تحتاج إلى إعادة النظر في أدوات القياس والمناهج التطبيقية .الفرق الأساسي يكمن في أن الدراسات الغربية تميل إلى تطوير مؤشرات جديدة أكثر شمولية، بينما الدراسات الإسلامية تقدم بدائل قيّمية وأخلاقية مستندة إلى النصوص الشرعية، يمكن أن تكون أكثر قدرة على تحقيق العدالة الشاملة والاستدامة على المدى الطويل.

1. فجوة البحث

على الرغم من المساهمات القيمة التي قدمتها كل من الأدبيات الغربية والإسلامية في مجال التنمية المستدامة، تظل هناك فجوات معرفية واضحة تستدعي البحث والدراسة العميقة. فقد ركزت الدراسات الغربية مثل (Sachs, 2015؛ Ul Haq, 1995) على تطوير مؤشرات شاملة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكنها غالباً ما أغفلت البعد الروحي والأخلاقي، وهو عنصر جوهري في العديد من المجتمعات التي تنطلق من قيم دينية وأخلاقية.

أما الدراسات الإسلامية، مثل تلك التي قدمها (Chapra, 2000؛ العليمي، 2010؛ البقاعي، 2014)، فقد أسهمت في تقديم إطار قيمي وأخلاقي مستند إلى الشريعة، مع التركيز على مقاصد الشريعة مثل العدالة، الاستخلاف، وحماية البيئة. ورغم ذلك، فإن هذه الدراسات غالباً ما تقتصر على الجانب النظري والمفاهيمي، مع غياب واضح للتطبيقات العملية المنهجية التي توضح كيف يمكن تفعيل هذه المبادئ في السياسات العامة، والبرامج التنموية الحديثة على مستوى الدولة أو المجتمع.

وبالتالي، فإن هذه الورقة تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار نظري متكامل يجمع بين المبادئ الإسلامية للتنمية المستدامة والتطبيقات المعاصرة، مع التركيز على الآليات العملية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه المبادئ في السياسات العامة والخطط الاستراتيجية، بما يضمن تكامل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع البعد الأخلاقي

والروحي .هذا النهج لا يهدف فقط إلى تعزيز الفهم الأكاديمي، بل يسعى أيضاً إلى توفير أدوات عملية لصانعي القرار والمخططين التنمويين لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتوافق مع القيم الإسلامية والمعايير العالمية للتنمية المستدامة.

المنهجية

تتبنى هذه الدراسة منهجية بحثية نوعية(Qualitative Research Methodology) ، حيث يركز البحث على التحليل النظري والاستنباطي للمفاهيم والنصوص، وذلك من خلال دراسة مراجع ومصادر إسلامية وأدبيات معاصرة. وقد تم اختيار هذا المنهج لملاءمته طبيعة البحث الذي يسعى إلى الكشف عن الأبعاد الفلسفية والقيمية والتنظيرية للتنمية المستدامة في الإسلام، والتي يصعب قياسها بطريقة كمية.

أولاً: المناهج البحثية المستخدمة

تعتمد الدراسة على **ثلاثة مناهج رئيسية:**

1. **المنهج الاستنباطي:(Deductive Approach)**

   يستخدم لاستخلاص المبادئ الكلية من النصوص الجزئية، حيث يتم استخراج القواعد والمفاهيم العامة للتنمية المستدامة من النصوص الشرعية والأدبيات السابقة (Chapra, 2008؛ العلمي، 2010).

2. **المنهج المقاصدي:(Maqasid Approach)**

   يربط الأحكام الشرعية والتدابير التنموية بغاياتها العليا الاجتماعية والبيئية، مثل حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، لضمان أن السياسات التنموية تحقق أهداف الشريعة العليا (العلمي، 2010).

3. **المنهج الوصفي:(Descriptive Method)**

يستخدم في عرض وتحليل آراء الدارسين والعلماء، وتوضيح المفاهيم الأساسية والمبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة في المصادر الإسلامية والأدبيات المعاصرة.

ثانياً: مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على **مصدرين رئيسيين للبيانات:**

1. **المصادر الأولية:**

تشمل النصوص الشرعية، حيث يعتبر القرآن الكريم المصدر الأساسي، مع التركيز على الآيات المتعلقة بالتنمية، العدالة، والبيئة، مثل آيات الاستخلاف في سورة هود، والعدل في سورة النحل، والنهي عن الإسراف في سورة الأعراف.

كما تم الرجوع إلى السنة النبوية الصحيحة من خلال الكتب المعتمدة مثل صحيحي البخاري ومسلم، مع التركيز على الأحاديث التي تحث على إعمار الأرض، غرس الأشجار، إماطة الأذى، والنهي عن الإفساد. وقد تم جمع وتحليل النصوص باستخدام منهجية التفسير الموضوعي (Thematic Interpretation) لاستخلاص الموضوعات الرئيسية والمفاهيم المتكررة (الزركاني، 2012).

2. **المصادر الثانوية:**

تشمل الدراسات والكتب والمقالات المحكمة باللغتين العربية والإنجليزية المتعلقة بالتنمية المستدامة والإطار الإسلامي، مع التركيز على الدراسات التي قدمت تحليلاً نقدياً للنموذج الغربي ومقارنته بالإسهامات الإسلامية (Sachs, 2015؛ Chapra, 2000).

ثالثاً: طرق التحليل

تم تحليل البيانات والمعلومات المجمعة باستخدام ثلاثة أنواع رئيسية من التحليل:

1. التحليل المقاصدي: ربط الممارسات والسياسات التنموية بمقاصد الشريعة العليا، مثل حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، لضمان أن السياسات المقترحة تتماشى مع القيم الإسلامية (العلمي، 2010).
2. التحليل الموضوعي:(Thematic Analysis) : استخلاص الموضوعات والمفاهيم المتكررة والمترابطة عبر النصوص والأدبيات، مثل "الاستخلاف"، "العدل"، و"التوازن.(Braun & Clarke, 2006) "
3. التحليل النقدي: مقارنة النموذج الإسلامي بالنموذج الغربي السائد، وتقييم إسهامات كل منهما ونقاط القصور فيه، مع إبراز الفجوات التي يمكن سدها من خلال تبني المبادئ الإسلامية.

ضمان المصداقية والدقة

حرص البحث على الالتزام بالضوابط العلمية لضمان المصداقية والدقة، وذلك من خلال:

1. التحقق من صحة النصوص :الاعتماد على المصادر الأصلية الموثوقة في النصوص الشرعية.
2. مراعاة الموضوعية :عرض الآراء المختلفة في المسائل الاجتهادية وعدم التحيز لرأي واحد.
3. التوثيق العلمي :الإشارة إلى جميع المصادر والمراجع بشكل دقيق ومنسق (Chapra, 2008؛ Braun & Clarke, 2006؛ العلمي، 2010).

رابعاً: التحليل والمناقشة

تمثل الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة إطاراً متكاملاً يجمع بين الأسس الفلسفية الرصينة والآليات العملية، حيث تستند إلى مبادئ تأسيسية مستمدة من النصوص الشرعية. يأتي في صدارتها مبدأ الاستخلاف الذي يجعل الإنسان وكيلاً في إعمار الأرض، مما يترتب عليه التزامات بالعدل في التوزيع ومنع الإفساد، لتصبح حماية البيئة مسؤولية دينية وأخلاقية.

ويكمل هذا المنهج مبدأ العدل الشامل الذي يشمل العدالة بين الأجيال والبيئية، ومبدأ التوازن الذي يدعو إلى الاعتدال ويرفض الإسراف. كما تمثل مقاصد الشريعة الإطار التحليلي الذي يربط بين الاحتياجات الإنسانية والأهداف التنموية، حيث يحقق كل مقصد شرعي هدفاً تنموياً محددا. عملياً، تقدم المنظومة الإسلامية أدوات قابلة للتطوير مثل تحويل الزكاة والوقف إلى استثمارات تنموية، والتمويل الإسلامي المستدام عبر الصكوك الخضراء، والفقه البيئي المعاصر المستند إلى القواعد الشرعية. مما يجعل هذه الرؤية مساهمة فعالة في الحوار العالمي حول التنمية المستدامة.

في هذا القسم من الدراسة سيتم تحليل المبادئ الإسلامية المؤسسة للتنمية المستدامة وتطبيقاتها المعاصرة، مع مناقشة مدى توافقها أو اختلافها مع النموذج الغربي السائد. وينقسم التحليل إلى ثلاثة محاور رئيسية:

رابعاً: المبادئ الإسلامية المؤسسة للتنمية المستدامة

أولاً: مبدأ الاستخلاف (الوكالة)

يتجلى هذا المبدأ في قوله تعالى: {وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديد: 7]. فالإنسان ليس مالكاً للموارد ملكاً مطلقاً، بل هو مستخلف فيها، وهذا يترتب عليه عدة التزامات منها العدل في التوزيع بما يحقق المصالح العامة ويمنع الاحتكار، وهو ما يتوافق مع الهدفين 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة. ومبدأ الاستخلاف يشمل أيضاً العمارة والإنتاج؛ وذلك لتعظيم منفعة هذه الموارد دون إهدارها، وهو ما يتماشى مع الهدف 8. فيما يمنع مبدأ الاستخلاف الإفساد والذي يعني عدم الإضرار بالبيئة أو استنزاف موارد الأجيال القادمة، مما يرتبط مباشرة بالهدفين 12 و13. وهنا تبرز ميزة الرؤية الإسلامية التي تجعل حماية البيئة مسؤولية دينية وأخلاقية قبل أن تكون قانونية أو اختيارية (البقاعي، 2014).

ثانياً: مبدأ العدل الشامل

العدل في الإسلام ليس مقصوراً على الجانب الاقتصادي أو القضائي، بل يشمل العدالة بين الأجيال وهي جوهر مفهوم الاستدامة، كما في الحديث الشريف: "اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ" (رواه البخاري)، والذي يمكن توسيع دلالته ليشمل العدل بين الأجيال الحالية والمستقبلية في توزيع الموارد. ويشمل العدل أيضاً العدالة البيئية؛ فالإفساد في الأرض محرم، كما في قوله تعالى: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} [الأعراف: 56]. وهذا المبدأ يقدم نقداً ضمنياً للنموذج الغربي الذي غالباً ما يفضل مصالح الجيل الحالي على حساب المستقبل (Latouche, 2004).

ثالثاً: مبدأ التوازن (الوسطية) والاعتدال

يظهر هذا المبدأ في النهي عن الإسراف: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا} [الأعراف: 31]. وهو ليس مجرد توصية أخلاقية، بل قاعدة سلوكية تنطوي على حكمة عميقة تتمثل في التوازن بين الاحتياجات المادية والروحية مما يعالج قصور النموذج المادي الغربي. وتتمثل أيضاً في التوازن بين الاستهلاك والادخار لضمان حقوق الأجيال القادمة.

خامساً: مقاصد الشريعة كإطار تحليلي تكاملي يعكس أهداف التنمية المستدامة

مقاصد الشريعة توفر رؤية متكاملة وشاملة لأهداف التنمية المستدامة التي أصدرتها الأمم المتحدة، وتعمل كإطار تحليلي متكامل يعكس أهداف التنمية المستدامة، حيث يربط ذلك الإطار بين الحاجات الأساسية للإنسان والمقاصد العليا للشريعة. وفيما يلي تحليل لأهم مقاصد الشريعة الإسلامية ومدى توافقها مع ما أصدرته الأمم المتحدة من أهداف التنمية المستدامة:

أولاً: مقصد حفظ النفس: يرتبط هذا المقصد مباشرة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه). حيث يُعَد توفير الغذاء والرعاية الصحية من الحقوق الأساسية التي كفلها الإسلام للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته.

ثانياً: مقصد حفظ العقل: يتمثل هذا المقصد في الهدف الرابع (التعليم الجيد)، حيث يشجع الإسلام على طلب العلم والمعرفة كوسيلة لتنمية القدرات الفكرية والروحية للإنسان، وحماية المجتمع من الجهل والأفكار الضارة.

ثالثاً: مقصد حفظ النسل: يرتبط هذا المقصد بالهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) من خلال الحفاظ على كرامة المرأة والأسرة، وتحقيق التوازن في العلاقات الأسرية والاجتماعية، والنهي عن كل أشكال العنف والتمييز.

رابعاً: مقصد حفظ المال: يعكس هذا المقصد الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية). حيث يحث الإسلام على التنمية الاقتصادية العادلة، وتشجيع الابتكار، ومحاربة الفساد والاحتكار.

خامساً: مقصد حفظ الدين: يمثل هذا المقصد الإطار القيمي الحاكم لجميع الأهداف، حيث يضمن أن تكون عملية التنمية المستدامة مستندة إلى الأخلاق والقيم، وتحترم التنوع الثقافي والديني، وتساهم في بناء مجتمعات متسامحة ومتعاونة. إن هذا الإطار المقاصدي من شأنه أن يثري النقاش حول التنمية المستدامة بإضافة بُعد قيمي غالباً ما يكون غائباً في الأدبيات الغربية (العلمي، 2010)، مما يجعل الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة أكثر شمولاً وتوازناً.

سادساً: التطبيقات المعاصرة: الجسر بين النظرية والتطبيق

بعد استعراض الأسس النظرية والمقاصدية التي تقوم عليها الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة، تبرز إشكالية أساسية هي كيفية تحويل هذه المبادئ المجردة إلى سياسات وإجراءات ملموسة على أرض الواقع، إذ لا قيمة لأي إطار نظري، مهما بلغت قوته، إذا لم يُترجم إلى أدوات عملية قابلة للتطبيق والقياس. إن التراث الإسلامي زاخر بالآليات والمؤسسات القابلة للتطوير والتكييف مع التحديات المعاصرة. لا يتطلب الأمر اختراع أدوات جديدة من العدم، بل إحياء للأدوات الموجودة وتطويرها بشكل إبداعي لمواجهة مشاكل العصر. هذا القسم يستعرض ثلاثة مجالات تطبيقية رئيسية يمكن أن تشكل جسراً حقيقياً يربط بين المباديء الإسلامية المتينة ومتطلبات التنفيذ الفعلي لأهداف التنمية المستدامة، والتي

تتمثل في تفعيل أدوات التكافل الاجتماعي المتمثلة في الزكاة والوقف، وتطوير آليات التمويل المستدام، وصياغة فقه بيئي معاصر. ولنستعرض هذه الأهداف الثلاثة بالتفصيل:

أولاً: الزكاة والوقف كأدوات للعدالة الاجتماعية:

الزكاة يمكن توجيهها لمشاريع تنموية منتجة كتمويل التعليم أو الرعاية الصحية بدلاً من الاكتفاء بالصرف الاستهلاكي المباشر، مما يعزز الأهداف 1 و3 و4 (Siddiqi, 2004). أما الوقف فيعتبر أقدم صورة للاستثمار الاجتماعي المستدام، ويمكن تطويره لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة أو البحث العلمي (هدف 7 و9).

ثانياً: التمويل الإسلامي المستدام

التمويل الإسلامي المستدام يمكن تمثيله في الصكوك الخضراء؛ وهي صكوك استثمارية تتوافق مع الشريعة وتراعي المعايير البيئية، لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة أو النقل المستدام. ويمكن تمثيله أيضاً في الاستثمار المسؤول؛ حيث يحظر الاستثمار في الأنشطة الضارة بالبيئة أو المجتمع كالتدخين أو القمار، مما يدعم الأهداف 12 و13.

ثالثاً: الفقه البيئي الإسلامي المعاصر

يمكن تطوير فقه بيئي معاصر يستند إلى نظام الحمى؛ وهو تقليد إسلامي لإقامة محميات طبيعية. كذلك تطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار؛ التي تحظر أي نشاط صناعي يسبب أضراراً بيئية جسيمة. وأخيراً الالتزام بالحد من الانبعاثات انطلاقاً من النهي عن الإفساد في الأرض.

مناقشة النتائج والتحديات

مناقشة النتائج

تكشف الدراسة أن الرؤية الإسلامية تمثل إضافة نوعية وجوهرية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولاً: الإضافة النوعية للرؤية الإسلامية وتتمثل في **الأصالة**، حيث تتميز الرؤية الإسلامية بأصالتها واستقلاليتها، فهي تنبثق من العقيدة الإسلامية والنصوص الشرعية الثابتة، وليست مجرد استيراد أو تقليد للنماذج الغربية. فهي تستند إلى أصول شرعية راسخة تجعلها مقبولة ومُلزمة للمجتمعات الإسلامية.

كما تتميز الرؤية الاسلامية **بالشمول** حيث تقدم نموذجاً شاملاً يتجاوز الأبعاد المادية ليشمل البعد الروحي، وذلك من خلال ربط التنمية بالعبادة والاستخلاف. وكذلك تتميز الرؤية الاسلامية بالبعد الأخلاقي فهي تركز على القيم والأخلاق كأساس للتنمية. بالاضافة إلى البعد المجتمعي وذلك عبر التأكيد على التكافل والعدالة الاجتماعية، والبعد البيئي من خلال مبدأ الإعمار ومنع الإفساد.

إن الرؤية الاسلامية تضع الاستدامة في موضع **الالزام** حيث تتحول الاستدامة في الإسلام من مجرد خيار سياسي أو ترف فكري إلى مسؤولية دينية تكون فيها الاستدامة جزءاً من العبادة والتقوى. والالتزام الأخلاقي حيث يستند إلى الوازع الديني والضمير الأخلاقي. إضافة إلى ذلك تعطيها صبغة الواجب الشرعي الذي تجسده الأحكام والتشريعات الإسلامية.

مناقشة التحديات والعقبات

تتمثل الصعوبات القائمة التي تواجه الرؤية الاسلامية ثلاثة نقاط هي كما يلي: (1): ضعف الاجتهاد الفقهي: وهذا ما يعكسه قلة الدراسات الفقهية المعاصرة التي تربط بين النصوص الشرعية وتحديات التنمية المستدامة. وكذلك غياب

الآليات المؤسسية لتطوير أدوات فقهية متجددة. أيضاً جمود بعض المناهج التعليمية التقليدية في التعامل مع المستجدات.

(2): هيمنة النموذج الغربي: يتمثل في سيادة النموذج التنموي الغربي في المؤسسات الدولية. كذلك ضعف القدرة على صياغة بدائل إسلامية مقنعة على المستوى العالمي. بالاضافة إلى تبعية العديد من البلدان الإسلامية للسياسات والمنح الغربية.

(3): الفجوة بين المبادئ والتطبيق: وذلك يرجع إلى ضعف المؤسسات الإسلامية في ترجمة المبادئ إلى سياسات عملية. وغياب الإرادة السياسية في العديد من البلدان الإسلامية. وكذلك انتشار الثقافة الاستهلاكية وتأثير العولمة على القيم الإسلامية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى الفقهي والبحثي:

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في "فقه التنمية المستدامة" تركز على الاجتهاد الجماعي.
- إدماج مقررات في "الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة" في مناهج الكليات الشرعية.
- تشجيع البحوث التطبيقية حول أدوات التمويل الإسلامي المستدام (كالصكوك الخضراء).

ثانياً: على المستوى المؤسسي:

- تطوير أطر مؤسسية لتفعيل الزكاة والوقف كأدوات للتنمية المستدامة.
- إنشاء هيئات للرقابة الشرعية البيئية للمشاريع التنموية.
- عقد شراكات بين المؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

ثالثاً: على المستوى الحضاري والدولي:

- تطوير خطاب إسلامي معاصر حول التنمية المستدامة بلغات متعددة.
- المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية لعرض النموذج الإسلامي.
- توثيق ونشر تجارب ناجحة للتنمية المستدامة من العالم الإسلامي.

الخاتمة

تمثل الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة إضافة نوعية من خلال أصالتها وشمولها وإلزاميتها، لكنها تواجه تحديات حقيقية تتطلب تطوير الاجتهاد الفقهي ومواجهة الهيمنة الغربية وسد الفجوة بين المبادئ والتطبيق. وتظل هذه الرؤية قادرة على تقديم بديل تنموي متكامل يجمع بين الأصالة والمعاصرة، والروحانية والمادية، والفردية والجماعية. ختاماً، يثبت هذا التحليل أن الإسلام يمتلك رؤية متكاملة وأصيلة للتنمية المستدامة، قادرة ليس فقط على المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية، بل أيضاً على تقديم بديل نقدي وإثرائي للنموذج السائد. وتكمن قوة هذه الرؤية في القدرة عل تحويل الاستدامة من مجرد سياسة إلى قيم راسخة ومسؤولية دينية.

REFERENCES

Al-Biqāʿī, M. (2014). *al-Fiqh al-Bīʾī: Maqāṣid al-Sharīʿah fī Ḥimāyat al-Bīʾah*. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-ʿIlmī, A. (2010). *Maqāṣid al-Sharīʿah wa-l-Tanmiyah al-Mustadāmah*. al-Maʿhad al-ʿĀlamī li-l-Fikr al-Islāmī.

Al-Qaradawi, Y. (2001). *The lawful and the prohibited in Islam*. American Trust Publications.

Al-Zarkānī, M. (2012). *Manhajiyyat al-Baḥth al-ʿIlmī wa-l-Taḥlīl al-Mawḍūʿī fī al-Dirāsāt al-Islāmiyyah*. Dār al-Salām.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology, 3*(2), 77–101.

Chapra, M. U. (2000). *Islam and the economic challenge*. Islamic Foundation.

Chapra, M. U. (2008). *Muslim civilization: The causes of decline and the need for reform*. Islamic Foundation.

El-Ashker, A., & Wilson, R. (2006). *Islamic economics: A short history*. Brill.

Escobar, A. (1995). *Encountering development: The making and unmaking of the Third World*. Princeton University Press.

Griggs, D., Stafford-Smith, M., Gaffney, O., Rockström, J., Öhman, M. C., Shyamsundar, P., Steffen, W., Glaser, G., Kanie, N., & Noble, I. (2013). Policy: Sustainable development goals for people and planet. *Nature, 495*(7441), 305–307. https://doi.org/10.1038/495305a

Latouche, S. (2004). *Survivre au développement*. Mille et une nuits.

Sachs, J. D. (2012). *The age of sustainable development*. Columbia University Press.

Sachs, J. D. (2015). *The age of sustainable development*. Columbia University Press.

Siddiqi, M. N. (2004). *Role of Zakat and Awqaf in poverty alleviation*. Islamic Research and Training Institute.

Ul Haq, M. (1995). *Reflections on human development*. Oxford University Press.

United Nations. (1972). Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972*. https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.48/14/REV.1

United Nations. (1993). *Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992* (A/CONF.151/26/Rev.1(Vol. I)). https://www.un.org/esa/dsd/agenda21/

United Nations. (2000). *United Nations Millennium Declaration* (A/RES/55/2). https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_55_2.pdf

United Nations. (2012). *The future we want* (A/RES/66/288). https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E

United Nations. (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development* (A/RES/70/1). https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.